تحاشي وجود قوة اميركية في صحراء سيناء إلا كخيار أخير، أو كجزء من قوة من دول عدة، لكن «اسرائيل هي التي طالبت أن تكون قوة المراقبة في سيناء... بأكثرية اميركية كشرط للإنسحاب الكامل من سيناء، وفقاً لمعاهدة السلام، وحاولت مصر اقناع اسرائيل بالموافقة على أن تشكل القوة من جنود الامم المتحدة، لكن اسرائيل عارضت ذلك» (و.إ.إ.، العدد ٢٣٧٦، ٢٥ و٢٦/٦/١٩٨١).

فهل كان تشدد اسرائيل وتمسكها بضرورة أن تكون أكثرية القوة اميركية، بالتنسيق مع الولايات المتحدة؟ وسواء كان الأمر بالتنسيق بين اسرائيل والولايات المتحدة، أم دونه، فقد تقرر أن يكون أكثر من ثلث القوة اميركياً. هذا، وستكون القوة بالكامل اميركية، إذا امتنعت دول العالم الأخرى عن الاشتراك فيها.

وقد ذكرت دوائر أميركية مطلعة، منذ بدء المفاوضات لتشكيل القوة المذكورة، «إن الولايات المتحدة تعتزم المشاركة في قوة السلام متعددة الجنسية التي سترابط في سيناء، مما يوفر لها نقطة ارتكاز اضافية لقوة التدخل السريع» (**السفير**، ٢٠/٣/١٩٨١). كما أعلن وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هيغ «أن بلاده تجري مفاوضات مع مصر واسرائيل للمشاركة في قوة السلام» (**المصدر نفسه**) وبالمعنى نفسه، أكدت مصادر اميركية «أن الوحدات الاميركية في قوة حفظ السلام... ستكون، مرتبطة بالدرع الأمني الذي تقيمه الولايات المتحدة ضد ما وصفته تلك المصادر بالتغلغل السوفياتي في منطقة الخليج» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٣/١٩٨١).

لكن وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بطرس غالي، شدد في تصريح له على «أن القوة متعددة الجنسية التي سترابط في سيناء بعد اتمام الانسحاب الاسرائيلي منها، ليست جزءاً من قوات التدخل السريع الاميركية... فهي لا تضم قوات محاربة ولا يمكن أن تكون، مثلاً، جزءاً من القوات الاميركية سريعة الانتشار، وليس لها أية أهداف عسكرية أو استراتيجية... فمهمة هذه القوة محددة باطار معاهدة السلام، وبالتالي لا يمكن أن تستخدم لأي هدف يخرج عن هذا النطاق الواضح المحدد» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٥/١٩٨١). وأوضح الدكتور غالي مفهوم مصر وشروطها لوجود تلك القوة، وهي:

«١ ــ أن تنتهي فترة انتداب هذه القوة عندما يصبح بالامكان تشكيل قوة متعددة الجنسية عن طريق منظمة الامم المتحدة.

«٢ ــ أن تحترم هذه القوة سيادة مصر على صحراء سيناء.

«٣ ــ أن تنحصر مهمتها في ما تم الاتفاق عليه في المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية، وإن لا يتم استخدامها لأية أغراض أخرى» (**المصدر نفسه**، ١٧/٥/١٩٨١).

لكن موشي دايان، وهو أحد صانعي اتفاق السلام مع مصر، أوضح أن «سيناء ستكون مجردة من الأسلحة ومقسمة إلى قسمين، في القسم الأول سيتولى مراقبون من الامم المتحدة الحفاظ على بقاء المنطقة مجردة من السلاح، كما سيبلغون عن كل خرق يتم. أما في القسم الشرقي من سيناء، الذي يشمل شرم الشيخ والمطارات والمستوطنات اليهودية، فوظيفة المراقبين لن تكون المراقبة، بل عليهم تجسيد الاتفاق. وعلى قوة الامم في تلك المنطقة تأمين حرية الملاحة، وهي مسؤولة عن ذلك، وسيكون لدى هذه القوات أسلحة... ومن حقها اطلاق النار على كل من يخرق الاتفاق» (و.إ.إ.، العدد ٢٢٩١، ١٣ و١٤/٣/١٩٨١).

وباستبدال «قوة الامم المتحدة» في النص الذي ذكره دايان بـ«القوة متعددة الجنسية»، سواء كانت متعددة الجنسية أم أميركية صرفة، يتضح أن مهمة تلك القوة ليست المراقبة، بل الحفاظ على المصالح والأمن الاسرائيليين اللذين ستكف اسرائيل عن القيام بهما مباشرة بسبب تخليها عن سيناء.

وبغض النظر عن تصريحات هذا الجانب، أو ذاك، من الأطراف الثلاثة المتفاوضة، فقد ساد تحفظ لدى دول العالم من مسألة الاشتراك في تلك القوة، انطلاقاً من اعتبار أنها ستكون جزءاً أو ركيزة من ركائز